

الوحدة السادسة

تحليل مخاطر الائتمان

2. أنواع المخاطر، عموماً: مخاطر الشركة ومخاطر السوق

بيننا، عزيزي الدارس، في الوحدة السابقة المقصود بالمخاطرة عموماً، ولسوف نتطرق الآن إلى أنواعها بعامّة فنقول: هنالك نوعان رئيسان للمخاطر عموماً هما:

- أ- مخاطر الشركة Company Risk أو المخاطر غير النظامية Unsystematic Risk القابلة للتنويع Diversifiable
- ب- مخاطر السوق Market Risk أو المخاطر النظامية Systematic Risk أو غير القابلة للتنويع Undiversifiable.

أ- مخاطر الشركة Company Risk

هي المخاطر التي تنشأ عن أمور لها علاقة بالشركة مثل: إدارتها ومعاملاتها والمتعاملين معها، والسلع التي تنتجها ولأو الخدمات التي تقدمها، والائتمان الذي تمنحه، ومصادر المواد الخام التي تستعملها في إنتاج السلعة التي تنتجها، وأسعار صرف العملات التي تتعامل بها إن كان لها معاملات خارج بلدها، ومخاطر الاستيراد إن كانت تستورد من خارج بلدها، ومخاطر التصدير إن كانت تصدر لخارج بلدها.

وفيما يلي لمحة سريعة عن كل واحد مما سبق ذكره من مخاطر الشركة:

ما يتعلق بمخاطر إدارة الشركة: إن كانت الشركة ذات إدارة سيئة أو غير متطورة فإن مخاطر منح الائتمان لهذه الشركة من وجهة نظر المصرف ستكون أكبر مما لو كانت إدارتها أفضل. ولا يخفى أن هذه المخاطر هي نفسها مخاطر التشغيل في الشركة. أما من حيث المتعاملين معها فإنها تتلخص في عدم قدرتهم ولأو عدم رغبتهم في السداد لسبب أو لآخر.

وأما مخاطر السلع أو الخدمات فتتلخص بظهور سلع أو خدمات منافسة أو بديلة. وتتلخص مخاطر الائتمان الذي تمنحه الشركة كما عرفت، عزيزنا الدارس، باحتمال عدم الوفاء. أما مصادر المواد الخام فتتلخص بمخاطرها في ارتفاع أسعارها أو توقف هذه المصادر لسبب أو لآخر عن إمداد الشركة بما تحتاجه من المواد. وتنشأ مخاطر أسعار صرف العملات من احتمال تقلب أسعار الصرف لسبب أو لآخر أو تغير هذه الأسعار باتجاه يؤثر سلباً على الشركة. وتضم عملية التصدير أنواعاً عدة من المخاطر منها مخاطر المتعاملين ومخاطر ظهور سلع جديدة منافسة أو بديلة في بلد المستورد ومخاطر تغير القوانين والأنظمة في بلد المستورد أو بلد المصدر التي تحكم عملية التصدير في غير صالح الشركة، وكذلك

مخاطر سوء العلاقات السياسية بين بلد الشركة والبلدان التي تصدر لها سلعها. ولحسن الحظ، يمكن تخفيض هذه المخاطر التي تنضوي تحت مظلة العنوان الكبير وهو مخاطر الشركة إلى درجة كبيرة للبنك المقرض أو للمستثمر عن طريق التنوع. Diversification والمقصود بالتنوع هو أن يقرض المصرف أمواله للعديد من الشركات ومن المستحسن أن تكون هذه الشركات غير متجانسة بحيث يمكن للبنك أو المستثمر أن يخفف من مجموع المخاطر أو حجمها أو المخاطر الكلية التي قد يتعرض لها؛ فإن خسارته من جراء التعامل مع شركة معينة يمكن تعويضها في الوقت نفسه من التعامل مع شركة أخرى.

أي أن مخاطر الشركة مخاطر قابلة للتنوع Diversifiable وكلما زاد عدد الشركات زادت فوائد التنوع حتى يبلغ عددها حداً معيناً يبلغ نحو 16 شركة تبدأ بعده فوائد التنوع بالتناقص حتى تتلاشى نهائياً.

ب- مخاطر السوق Market Risk

هي المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد عموماً أو قطاع اقتصادي معين فتتأثر بها جميع الشركات المكونة لذلك القطاع بغض النظر عن قوتها أو ضعفها بوصفها شركة منفردة.

ومن أمثلة مخاطر السوق: الركود الاقتصادي، أو الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي أو العدوان الخارجي ولأو الموسم الزراعي أو فرض الحصار على الدولة ... إلخ.

ومن طبيعة هذه المخاطر أنها غير قابلة للتنوع Undiversifiable وذلك لأن جميع الشركات تتأثر بها؛ لذلك فإن التنوع لن يكون مجدياً للتخلص من مخاطر السوق.

3. أنواع مخاطر الائتمان Types of Credit Risk

لعلك تدرك، عزيزي الدارس، أنه يمكن، مبدئياً، تصنيف مخاطر الائتمان إلى أنواع حسب الهدف أو الغاية من ذلك التصنيف؛ فإن كان الهدف هو معرفة الأنواع الممكن الحد من مخاطرها عن طريق التنويع فيمكن بكل سهولة تصنيفها إلى:

أ- **مخاطر الشركة أو المخاطر غير النظامية**، وهي القابلة للتنويع ولها علاقة بأوضاع طالب الائتمان الخاصة سواء أكان طالب الائتمان فرداً أم مشروعاً.

ب- **مخاطر السوق أو المخاطر النظامية** وهي غير القابلة للتنويع التي لها علاقة بأوضاع الاقتصاد والسياسة ولا يمكن السيطرة عليها من طرف البنك مانح الائتمان أو من طرف المشروع طالب الائتمان وتتضمن من جملة ما تتضمنه:

1- الأوضاع الاقتصادية في البلد والبلدان المجاورة من تضخم وركود وثبات أسعار الفائدة أو عدمه ... إلخ.

2- الأوضاع السياسية من استقرار أو عدمه.

3- الأوضاع الأمنية في البلد والبلدان المجاورة.

4- تأثير المعرفة على صواب قرار منح الائتمان أو حجبها عن طالبه (تناظر المعلومات).

5- العولمة والانفتاح الاقتصادي والتجاري والتعامل خارج حدود البلد ونشوء المنافسة الأجنبية ومخاطر أسعار الصرف.

وفيما يلي شرح لأهم هذه المخاطر وطرق الوقاية (أو الحد) منها:

1- سوء الإدارة (التشغيل) Mismanagement

المقصود بها سوء إدارة البنك مانح الائتمان ولا سيما الدائرة ذات العلاقة باتخاذ قرار منح الائتمان ومتابعة أوضاع المقترض وإجراءات التحصيل والتعامل مع الضمانات المقدمة والسوء إدارة طالب الائتمان (المتعامل).

أما عن كيفية الوقاية من مخاطر التشغيل في البنك فتتلخص بنواح عدة منها ما له علاقة بالموظفين وما له علاقة بتنظيم عملية الرقابة. أما ما يتعلق بالموظفين فيجب اختيار الموظفين الأكفاء ذوي المهارة والخبرة والإبداع ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتنمية مهارات الموظفين عن طريق إدخالهم في دورات تدريبية ملائمة.

وأما ما يتعلق بتنظيم عملية الرقابة فيجب:

وضع برامج رقابة ذاتية وتطبيقها عن طريق تنفيذ العمل على مراحل يتولى كل مرحلة منها شخص مختلف؛ فمتخذ قرار منح الائتمان يجب أن يكون شخصاً آخر غير الذي

يقوم بدراسة قدرة طالب الائتمان على السداد ورغبته فيه وغير الشخص الذي يصرف المبلغ وغير الشخص المعني بالتحصيل ... إلخ.

ب- كما يجب وضع نظام جيد للتدقيق الداخلي وآخر للإجراءات التأديبية لمعالجة المخالفات بشكل حازم عند وقوعها وإبلاغ الموظفين به.

2- السلعة المنتجة و/أو الخدمة المقدمة

لا شك في أن السلع أو الخدمات من حيث ضرورتها لمستعملها أنواع: سلع ضرورية وأخرى كمالية. أما الضرورية فبعضها ضروري ضرورة قصوى كالمح والملايس والماء والاتصالات والخبز والخدمات الطبية، وأخرى ضرورية ولكن بدرجة أقل من المجموعة الأولى ويمكن الاستعاضة عنها بسلع بديلة تحل محلها.

كما أن هناك سلعاً كمالية يمكن الاستغناء عنها أو استعمال سلعة بديلة عنها عند عدم توافرها. وتختلف نظرة الأفراد والمجتمعات إلى مدى ضرورة السلعة وكماليتها باختلاف الثقافات والعادات.

وتعتمد مخاطر السلعة أو الخدمة على كونها ضرورية أو كمالية: فكلما كانت السلعة ضرورية كانت مخاطر التحول عنها إلى السلع البديلة أقل، والعكس صحيح.

* وللوقاية من مخاطر التحول عن السلعة أو الخدمة إلى سلع بديلة، يجب على منتجها أن يتابع عملية تحسينها وتطويرها وتقديم العروض المغرية لزيادة الرغبة فيها ومن ثم المحافظة على مستويات الطلب عليها بل وزيادته.

وكلما كانت السلعة كمالية كان هذا الأمر ملحاً، وعلى منتج السلعة أو الخدمة أن يبذل أقصى جهوده في تطويرها حتى لا يصل جمهور مستخدميها إلى مرحلة الاستغناء عنها ومن الأمثلة ما تقوم به شركة الاتصالات في الأردن من حملات وعروض لترغيب مستخدمي خط الهاتف الثابت بالبقاء على استخدامه خاصة بعد انتشار استعمال الهاتف الخليوي النقال، وما تقوم به شركات إنتاج الهاتف الخليوي (النيقال) من تحسينات مستمرة لاجتذاب أكبر عدد ممكن من مستخدمي ذلك الهاتف وما تقوم به بعض البنوك الأردنية من تقديم عروض متنوعة لمنح القروض لغايات الإسكان أو شراء سيارة ... إلخ.

3- مخاطر السوق

لقد تحدثنا عن مخاطر السوق وعناصرها التقليدية الكلاسيكية في السابق وسوف نتعرض هنا إلى بحث المستجدات في هذا الشأن أهمها:

أ- إدارة المعرفة Knowledge Management

ب- العولمة Globalization

يضاف إلى ذلك بحث تغيير أسعار الفائدة على القروض في غير صالح البنك والظروف الخارجة عن السيطرة، عموماً، ففيما يتعلق بالمعرفة وإدارتها، يعيننا هنا احتمال عدم تناظر المعلومات الحقيقية عن طالب الائتمان مع المعلومات التي يقدمها للبنك عند طلبه للائتمان حيث أنه قد يقدم معلومات (ملمعة) أو غير دقيقة عن طريق إظهار قوائمه المالية بشكل جذاب وهو ما يطلق عليه مصطلح Window Dressing (أو تحسين الواجهة) هادفاً إلى إعطاء انطباع جيد عن أوضاع مشروعه المالي وقدرته على السداد بهدف تشجيع البنك على منحه للائتمان المطلوب مما يؤدي إلى عدم صحة قرار منح الائتمان الصادر عن البنك، مما ينتج عنه زيادة احتمال تعرض البنك لمخاطر عدم الوفاء، ولكن البنك قد يستطيع أن يتجنب ذلك عن طريق تحسين معرفته بأوضاع ذلك الشخص أو المشروع طالب الائتمان عن طريق التقصى عنه وعن طريق المعلومات المتوافرة لدى البنك المركزي عن حجم القروض الممنوحة له والرجوع إلى قوائمه المالية للسنوات السابقة إن وجدت وغيرها من أساليب قد تكشف عدم تناظر المعلومات الحقيقية عنه مع المعلومات المقدمة للبنك من جانبه. أما فيما يتعلق بتأثيرات العولمة الاقتصادية فأهمها نتائج الانفتاح الاقتصادي والتجاري من حيث:

زيادة حدة منافسة المشاريع الأجنبية للمشاريع المحلية طالبة الائتمان والتأثيرات السلبية لذلك على قدرة المشاريع المحلية على الوفاء.

بالإضافة إلى ذلك، فإن للانفتاح الاقتصادي تأثيراته على زيادة علاقات المشاريع بالخارج من حيث الاستيراد والتصدير وكذلك على زيادة انفتاح البنوك على الخارج من حيث منح الائتمان بالعملة الأجنبية كما يعرض البنك لمخاطر تغيير أسعار الصرف.

ومن أساليب الوقاية من هذا الخطر سواء للبنك أو للمشروع طالب الائتمان هو اللجوء إلى أساليب تعرف بمصطلح التحوط (من الاحتياط للخطر) Hedging. ومن هذه الأساليب الدخول في عقود المستقبلات Futures من النوع المعروف بمصطلح Forward Contract الخاص بالتحوط ضد مخاطر تغيير أسعار صرف العملات الأجنبية. ويتلخص هذا العقد بالاتفاق بين البنك وطرف آخر على أن يبيع البنك لذلك الطرف في تاريخ لاحق كمية محددة من العملة الأجنبية (الدولار أو اليورو أو الين أو أية عملة أخرى يتفق عليها) بسعر يتفق عليه الآن بغض النظر عما سيكون عليه سعر الصرف في موعد التنفيذ.

ولا شك في أن لهذه العقود مخاطرها أيضاً إذا أصبح سعر الصرف في موعد التنفيذ في غير صالح البنك، وللتغلب على هذا الخطر، نشأ نوع آخر من العقود المستقبلية أطلق عليه عقود الخيارات Options، وهي نوعان: خيار بيع Put Option وخيار شراء Call Option. ويتلخص عقد خيار البيع في أن يدخل البنك باتفاق مع طرف آخر بأن يبيعه عملة ما (الدولار

أو اليورو أو أية عملة أخرى) في موعد محدد، بسعر محدد، يتفق عليه وبغض النظر عن السعر الذي يكون سائداً آنذاك مع احتفاظ البنك بحق الرجوع عن الاتفاق إذا كان السعر السائد في موعد استحقاق الاتفاق غير ملائم للبنك بدون أية عقوبات أو ملاحقة قضائية، وإن على مشتري العقد (الطرف الآخر) أن يقبل بذلك أي أن يقبل بأن يشتري المبلغ المتفق عليه وبالسعر المتفق عليه في التاريخ المتفق عليه حتى ولو كان غير ملائم له.

ولمعلوماتك، عزيزي الدارس، فإن عقود الخيارات Options والمستقبليات Forward يحرمها الإسلام لأن فيها غمنا وعدم تأكد فهي تشبه المقامرة إلى حد ما.

أما فيما يتعلق بمخاطر سعر الفائدة: فنتلخص في تغيير أسعار الفائدة السائدة لغير مصلحة البنك. وتنشأ هذه المخاطر عندما يكون سعر الفائدة على القرض الممنوح ثابتاً طوال مدة القرض. ولمواجهة هذه المخاطر، تلجأ البنوك إلى إعطاء القروض طويلة الأجل بسعر فائدة مرنة Flexible كان يكون سعر الفائدة = سعر الخصم السائد في البلد مضافاً إليه 2 أو 3% أو أقل أو أكثر؛ فإذا كان سعر الخصم 4% فإن سعر الفائدة يكون 6% أو 7%، فإذا ارتفع سعر الخصم إلى 5% يصبح سعر الفائدة 7 أو 8% وهكذا.

أما فيما يتعلق بالظروف الخارجة عن السيطرة، عموماً، فنتلخص جيمعها في مخاطر السوق التي لا سيطرة للشركة عليها. وأقصى ما تستطيع عمله الشركة في هذه الحالة هو محاولة التنبؤ بوقوعها والاستعداد لها والتأقلم معها بما يخفف من تأثير وقوعها إذا ما وقعت. ولعل وجود دائرة للتخطيط والمتابعة أمر يساعد كثيراً في القيام بمثل هذه التنبؤات والاستعداد لمواجهة ما قد ينشأ من ظروف غير مواتية وخارجة عن سيطرة الشركة.